اوساط الرأي العام ، خاصة وانه جاء بعد اكتشاف قضايا الفساد في جهاز الامن ، وتناولته معظم الصحف ووسائل الاعلام بالشرح والاسهاب ، خلافا لما يحدث في كل سنة حيث يقتصر الاهتمام به على بعض الدوائر الحاكمة ووسائل الاعلام ، ثم ينساساه الجميع .

تعتبر استنتاجات المراقب بالنسبة لوزارة الدفاع والجيش اهم ما ورد في تقريره الاخير ، اذ ذكر المراقب ان هناك عيوبا وتأخيرات ونفقات لا لزوم لها صرفت على اقامة تحصينات ومراكز الجيش والمستوطنات في هضبة الجولان . كذلك اشار الى وجود « استخفاف » بالمعدات العسكرية داخل الجيش وخاصة سيارات النقل . اما بالنسبة للخدمة الاحتياطية ، فقد وجد المراقب انها لم توزع بشكل صحيح بين افراد القوات الاحتياطية خلال الحرب الاخيرة وبعدها . كذلك اشار الى وجود نقص في الملاجىء العامة . وبالنسبة لوزارة الدفاع ذكر المراقب ان هناك اخطاء كبيرة في اساليب العمل وانظمة المشتريات واستغلال الميزانيات ، وتناول بشكل خاص ادارة قسم المشتريات ، فأشار الى التقاعس والاهمال الشديدين اللذين يسودانها ، والنفقات التي لا لزوم لها ، ثم الشكوك حول الغش والخداع داخلها . واضاف المراقب ان وزير الدفاع تنقصه الاجهزة الكافية لتعقب ما يحدث داخل وزارته . اما بالنسبة للصناعة العسكرية فقد اشار المراقب الى عدم وجود خطة لديها لشراء مواد احتياطية ، وذلك بالاضافة الى ان الصناعة العسكرية متعلقة بشكل خطير بعدد قليل من المزودين في الخارج (هآرتس ، دافار ، يديعوت احرونوت ، ٧٥/٤/٢٩) .

أما بالنسبة للاستنتاجات الاخرى التي توصل اليها المراقب ، فأهمها تلك التي تتعلق بالوزارات الاقتصادية مثل وزارات المالية ، والتجارة والصناعة ، والعمل والمواصلات . وانتقد المراقب وزارة المالية بقوله ان ميزانية الدولة تتخللها عيوب كثيرة ، والجهاز المالي مقلق جدا . فالميزانية لا تعكس ما تفعله الحكومة ، وبدلا من تقليصها ، حيث كان بالامكان توفير مليار ليرة خلال هذه السنة ، تم توسيعها . وأشار المراقب الى ان « سماسرة » كثيرين يربحون أموالا طائلة خلال عملية نقل الاموال بين المالية والجمهور . كذلك تطرق الى الدين القومي الآخذ بالازدياد سنة بعد اخرى ، وأوصى بأحداث اصلاح شامل في الادارة المالية في الدولة . أما بالنسبة لبنك اسرائيل فقد وجد المراقب ان البنك لا يملك سياسة واضحة بالنسبة لمنح الاموال . وعلق على نشاط وزارة التجارة والصناعة بقوله ان هناك اخطاءً كثيرة في المعلومات ومراقبة الاسعار . وبالنسبة لوزارة المواصلات اشار المراقب الى ان استئجار الشاحنات في الخارج ، التي احتاجتها اسرائيل خلال الحرب وبعدها ، سبب خسائر مالية كثيرة للوزارة . وتطرق المراقب ايضا الى وزارتي الاستيعاب والاسكان ، فوجد ان مهاجرين جدد ، مثلا ، قد حولوا الى مساكن غير ملائمة للسكن ، كذلك فان هناك تأخيرا في اخلاء الاحياء الفقيرة ، وهو ما تعتبره وزارة الاسكان احد مهامها الاساسية (دافار ، ٧٥/٤/٢٩) .

اما بالنسبة لاستنتاجات المراقب حول القضايا الداخلية والاجتماعية ، فأهمها تلك التي تتطرق الى وضع السلطات المحلية الذي وصف بأنه غير مرض . فالسلطات المحلية لا تستطيع الصمود تحت عبء النفقات المطلوبة منها لتمويل اعمالها المتنوعة، بحيث تضطر الى الحصول على قروض بشروط غير سهلة ، بعضها مرتبط بجدول غلاء المعيشة . وتشكل هذه القروض الان عبئا ثقيلا على السلطات المحلية ، اذ انها مدينة الان بنحو ٣ر٥ مليار ليرة لصندوق القروض ، عدا الفوائد والزيادة نتيجة الغلاء ، بحيث ارتفعت هذه الديون الى ٦ مليارات ليرة . ولمواجهة هذا العبء تضطر السلطات المحلية الى اللجوء لمصادر تمويل من سوق المال الحرة ، حيث يقوم المرابون باستغلال اوضاعها والتشديد في شروط منح القروض . ويلقي المراقب اللوم في ذلك على وزارة الداخلية التي لم تنجح في فرض الرقابة الممكنة والضرورية حسب القانون والانظمة (ر١١ ، ٧٥/٤/٢٨) . كذلك اشار تقرير المراقب الى الوضع السيىء في وزارة المعارف والثقافة ، حيث لم يؤد الاضلاع الذي اتبعته الوزارة الى رفع مستوى الطلاب . ويذكر ايضا ان سكان مدن الاعمار ما زالوا متخلفين في المجال الثقافي (يديعوت احرونوت ، ٧٥/٤/٢٩) .

وبعد نشر تقريره ، عقد مراقب الدولة مؤتمرا صحافيا هاجم فيه بشدة النظم الادارية في جهاز